(ه) أما فى حالة التأمين الحكومى الجبرى فان ما يصرف فى سبيل إدارة التأمين الصحى هو ١٧٪ أى ٣ شلن و ٥ بنس من الاشتراكات وادارة البطالة ١٠٪ أى ٢ شلن للجنيه وادارة المعاشات بالاشتراك ٢½٪ أو ٦ بنس للجنيه . وتدخل فى هذه الأرقام تقديرات تكاليف الادارة التى يدفعها أصحاب العمل وليست من الاشتراكات بل فوقها .

(و) ليس الغرض من هذه المقارنات تبيان مدى الكفاءة الادارية فى أنواع التأمين المختلفة ، حيث إن العمل الذى يقوم به منها والظروف التى يتم فيها العمل تختلف باختلاف نوع التأمين ، أما الفرق بين مصروفات إدارة التأمين الحكومى وانخفاضها عن مصروفات أغلب شركات التأمين الاختيارى فمرجعه الى إمكان الاقتصاد فى وسائل تحصيل الاشتراكات فإذا كان الخطر المؤمن ضده من النوع الذى يمكن أن يقبله التأمين الاجتماعى الاجبارى كانت تكاليفه الادارية بالطبيعة أقل . إلا أن المخاطر مختلفة لدرجة لا يمكن أن يشملها جميعا النظام الجبرى وينبغى أن تترك للتأمين الاختيارى . وفى هذه الحالة لا بد وأن تكاليف إدارتها تكون أكبر .

ملحق (و)

مقارنات بالحالة فى الدول الأخرى

١ — من الواضح أن عقد مقارنة دقيقة بين نظم التأمين الحالية والمقترحة فى بريطانيا ومثيلاتها فى الدول الأخرى ليس بالأمر الهين . فالنظم الاجتماعية تجتاز دور انتقال فى العالم كله ومستوى الأسعار متغير والحصول على معلومات دقيقة من مصادرها الصحيحة مستحيل فى أحيان كثيرة . إلا أنه لما كان الضمان الاجتماعى خير عام يشترك فيه جميع شعوب الأرض ، ولما كان من تحقيق الخير غاية الأمم فقد قامت أغلب الدول وخاصة فى الخمسين سنة الأخيرة بمجهودات عظيمة فى هذا السبيل وأنشأت من الهيئات والأنظمة ما يمكن معه عقد مقارنة بين أوجه الشبه والخلاف بين هذه النظم المختلفة ، وفيما يلى أهم نقط هذه المقارنة :

٢ — تبين الجداول ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ التى أمدنا بها مكتب العمل الدولى المدى الذى وصلت اليه مكافحة المخاطر الهامة فى دول أخرى غير بريطانيا . فيختص الجدول الأول والثانى بعشر دول تبدو أكثر من غيرها صلاحية للمقارنة ببريطانيا . فإن الجدول ٤٣ يبين الاعانة النقدية للفرد فى كل من العشر دول المختارة فى سنة ١٩٣٨ فى حالة العجز المؤقت أو الدائم والشيخوخة والبطالة على الترتيب لكل شخص على حدة بينما بينها جدول ٤٤ فى حالة رب الأسرة بالنسبة الى دخله الأسبوعى مضافة اليه مرتبات الأسرة إن وجدت، و يورد جدول ٤٥ معلومات خاصة بعشرين دولة أخرى مبينا أيها يمنح إعانات مرض ومعاشات تأمين وإعانات بطالة ومعاشات بدون اشتراك على التوالى بدون محاولة تبيان نسبة هذه الإعانات للأجور .

ويحسن قراءة هذه الجداول فى ضوء التعليقات الخاصة بها . ولقد نظم الاتحاد السوفيتى التأمين الاجتماعى ، كما نظم النظام الاقتصادى والنظام الاجتماعى عموما على نمط يغاير كل المغايرة نظم أية دولة أخرى ، ولذا لزمت المقارنة وسنورد بعض مميزاته فى فقرة ١٤

٣ — أنواع المخاطر فى الدول المختارة : إذا نظرنا الى هذه الدول لا لكى نعرف قيمة الاعانات — النقدية بل لكى نتبين ما إذا كانت هذه الدول تمنح أى مساعدة للمخاطرات المختلفة أم لا لتبين لنا ما يأتى :

(ا) هناك إعانات لحالات العجز المهنى أى العجز الناتج عن العمل (قانون التعويض عن الإصابات فى بريطانيا) فى جميع الدول العشر .

(ب) هناك كذلك إعانات لحالات العجز غير المهنى أى تأمين جبرى للمرض فى أربع دول من العشر وهى ألمانيا ونيزيلندا ورومانيا والدانمرك .

(ج) يوجد التأمين الجبرى ضد البطالة فى خمس دول من العشر وهى كندا ونيزيلندا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة وكونيزلاند من الدول الاسترالية . أما فى الدانمرك فالتأمين الاختيارى المعان ضد البطالة منتشر جدا .

(د) تقوم جميع الدول العشر بنوع ما من معاش الشيخوخة وهى معاشات ذا اشتراكات جزئية أو كلية فى ست من العشر دول وهى بلجيكا وألمانيا، نيوزيلندا، رومانيا، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية .

أما المعاشات المجانية الخاضعة لتحرى الموارد والتى هى أقرب الى المساعدة منها الى التأمين فتقوم فى استراليا وكندا والدانمرك وجنوب أفريقية ومقترنة بالمعاش ذات الاشتراك فى الولايات المتحدة . أما نظام نوزيلنده فسيرد بالتطويل فى التقرير نفسه (فقرة ٢٤١) حيث هو نظام مبنى على فكرة منح معاش كاف بدون الرجوع إلى تحرى الموارد وإنما بعد فترة انتقال طويلة تمنح خلالها مساعدات عن طريق الإعانات المجانية للشيوخ الخاضعة لنظام تحرى الدخل فهى قريبة الشبه بالنظام المقترح فى هذا التقرير للأخذ به فى بريطانيا .

٤ — بلاد أخرى بين العشرين دولة الأخرى تأخذ ١٦ بلدا بنظام التأمين الاجبارى ضد المرض و ١٨ دولة تأخذ نظاما مامن نظم المعاشات ذات الاشتراك وثلاث فقط تأخذ بنظام التأمين ضد البطالة .

٥ — جميع الأمم : فإذا نظرنا الى الثلاثين دولة مجتمعة لوجدنا أن ٢٠ منها تأخذ بالتأمين الجبرى ضد المرض و ٢٤ بنظام ما للمعاش ذى الاشتراك ، وثمانية بنظام التأمين ضد البطالة . وتأخذ ثلاث دول فقط من الثلاثين ، هى نيوزيلندا وبلغاريا وبولندا ، بنظام التأمينات الثلاثة أى الشيخوخة والمرض والبطالة . أى أن ثلاث دول فقط ترمى إلى تحقيق أغراض التأمين الاجتماعى بكماله كبريطانيا . أما — الولايات المتحدة فلا تعمل بنظام التأمين ضد المرض كما لا تأخذ المانيا الآن بنظام التأمين ضد البطالة .

٦ — إعانات متعلقة بالموارد عموما . مع أننا أشرنا إلى مقدار الاعانة النقدية بالنسبة إلى أجر الفرد أو دخل الأسرة فى جداول ٤٣ ، ٤٤ ، فليس من اليسير أن نعقد مقارنة بين قيمة الإعانة النقدية فى بريطانيا أو المقترح دفعها فى هذا المشروع وقيمة مثل هذه الاعانة فى بلاد أخرى وتقتصر أهمية هذه الجداول بصفة خاصة على تبيان الفرق البارز بين سير العمل فى الدول الأخرى وسيره فى بريطانيا فى الماضى وفى المشروع المقترح . وترجع الصعوبة فى المقارنة بين

قيمة الاعانة النقدية ليس فقط الى تحديد سعر العملة المدفوعة بها الأجور وقيمة الأجور الحقيقة ، بل الى الخلاف فى مبدأ تحديد قيمة الإعانة أو المعاش ففى بريطانيا تدفع هذه الاعانات بفئات متساوية لا علاقة لها بالأجور مع بعض الفرق فى حالة النساء وسبب انقطاع الأجر . أما فى أغلب البلاد الأخرى فالإعانات مرتبطة بالنسبة للاجور ولذا فهى متغيرة من رجل لآخر وليست هناك فئة عامة يمكن مقارنة الفئة البريطانية بها . واذا نظرنا إلى الأمر من الناحية الأخرى فلا يمكن تقدير الفئة البريطانية كنسبة مئوية للأجور وهى تختلف باختلاف الأجور فهى مرتفعة فى حالة العامل غير الفنى ذى الأجر المنخفض ومنخفضة فى حالة الصانع الفنى ذى الأجر المرتفع وتختلف طريقة ربط الاعانة بالأجر فى البلاد المختلفة ففى المانيا ينقسم الجمهور المؤمن الى طبقات باعتبار أجورهم وقد اتبعت هذه الطريقة فى بلاد أخرى كثيرة فترتبط ما تدفعه الولايات المتحدة الأمريكية للبطالة والمعاشات بأجور الفرد المؤمن ، أما فى الاتحاد السوفيتى فتختلف النسبة نفسها من رجل الى رجل ولو تعادلت أجورهما . وعلى كل ففى جميع الأمم ما عدا بريطانيا وايرلندا الجنوبية ونيوزيلندا ، يعطى فى العادة للرجل ذى الأجر المنخفض فى حالة المرض أو البطالة أو المعاش ، بوساطة التأمين الجبرى ، مبالغ أقل مما يعطى للرجل ذى الأجر المرتفع فيدفع العامل أو صاحب العمل اشتراكا أقل متناسبا مع أجره كذلك .

جدول ٤٣

نسبة الإعانات والمعاشات إلى الأجور فى بعض البلاد — أفراد لهم من يعولهم

البلد	الأجر الأسبوعى	عجز مؤقت		عجز دائم		شيخوخة	بطالة	قوة الشراء التقريبية للأجر بنسبتها فى المملكة المتحدة (مبنية على مقارنة اسعار الغذاء)
		غير متسبب عن المهنة	متسبب عن المهنة	غير متسبب عن المهنة	متسبب عن المهنة			
المملكة المتحدة	٧٠ شلن	—	—	—	—	—	—	١٠٠
استراليا — سوثويلز الجديدة	١٠٠ شلن	—	٦٠ (ا)	٢٤ (ب)	(ج)	٢٤ (ب)	—	١٢٠
كوينزلند	١٠٠ شلن	—	٦٠ (ا)	٢٤ (ب)	(ج)	٢٤ (ب)	١٧	—
بلجيكا	٢٦٠ فرنك	—	٥٠	—	٦٧	٤٦	—	٥٦
كندا — أونتاريو	٢٥ دولار	—	٦٧	—	٦٧	٢٠ (ب)	٤٠	١٤٣
دنمارك	٧٠ كر	(د)	٤٨ (ا)	١٩ (ب)	٣٦ (ا)	١٧ (ب)	—	١٠٠٠
ألمانيا	٣٠ ريخزمرك	٥٠	٥٠	١٥	٦٧	٣٠	—	٤٣
نيوزيلند	١٠٠ شلن	٢٠	٦٧	٣٠	(ج)	٣٠ (و)	٢٠	—
رومانيا	٥٦٠ ليرا	٥٠	٥٠	٢٤ و ٦٧ (هـ)	٦٧	٤٦	—	—
جنوب أفريقيا ...	١٠٠ شلن	—	٦٤ (ا)	—	٦٤ (ا)	١٧ (ب)	٣٠	١٢٧
السويد	٦٠ كر	—	٦٧	٣ (ز) ١٤ (ح)	٦٧	٤ (ز) ١٥ (ح)	—	٨٩ و ١١٤
أمريكا — نيويورك	٢٥ دولارا	—	٦٧	—	٦٧	٣٠ (ط)	٥٠	—
بنسلفانيا	٢٥ دولارا	—	٦٧	—	٦٧ (ج)	٣٠ (ط)	٥٠	—
كاليفورنيا	٢٥ دولارا	—	٦٥	—	٦٥	٣٠ (ط)	٥٠	—

جدول ٤٤

نسبة الإعانات والمعاشات الى الأجور فى بعض البلاد لرجل متزوج بزوجة لا تكتسب ولها ولدان أقل من ١٥ سنة

البلد	الأجر الأسبوعى مضافا إليه مرتب الأسرة	عجز مؤقت		عجز دائم كلى		شيخوخة الزوجين	البطالة	الوفاة	
		ليس متسبب عن المهنة	متسبب عن المهنة	غير متسبب عن المهنة	متسبب عن المهنة			ليس بسبب المهنة	بسبب المهنة
استراليا : سوتويلز الجنوبية	١٠٥ شلن	٥	٩٧ (ا)	٢٧ (ب)	٥ (ج)	٧ ٤	٥	٣٨ (ب)	٥ (ج)
كوينزلند	١٠٥ شلن	٥	٧٨ (ا)	٢٧ (ب)	٥ (ج)	٤٧ (ب)	٤٣	٥	٥ (ج)
بلجيكا	٢٩٧ فرنكا	٧	٥٣	—	٧٠	٤٦	—	٢١	٢٨ (ج)
كندا — أونتاريو ...	٢٥ دولارا	—	٦٧	—	٦٧	٤٠ (ب)	٤٨	٤٠ (ب)	٦٠
دنمارك	٧٠ كرا	(د)	٤٨ (ا)	٢٥	٣٦ (ا)	٢٦ (ب)	—	١٢ (ب)	(ج)
ألمانيا	٣٠ ريجسترمارك	٧٠	٧٠	٢٩	٨٠	٣٠	—	٢٣	٦٠
نيوزيلاند (ز) ...	١٠٨ شلنات	٥٠	٧٠	٥٥	٨ (ج)	٦٠ (ط)	٤٢	٤٢	٨ (ج)
رومانيا	٥٦٠ ليرا	٥٠	٥٠	٢٤ ٦٧ (ه)	٦٧	٤٦	—	١٩ (و) ٦٠ (ه)	٦٠
جنوب أفريقيا ...	١٠٠ شلن	—	٦٤	—	٦٤	٣٤ (ب)	—	—	٤٥
السويد	٦٠ كر	—	٦٧	٢ (ز) ١٤ (ح)	٦٧	٧ (ز) ٣١ (ح)	—	—	٤٢
أمريكا — نيويورك	٢٥ دولارا	—	٦٧	—	٦٧	٤٥ (ط)	٥٠	٤٦	٥٠
بنسلفانيا	٢٥ دولارا	—	٦٧	—	(ج)	٤٥ (ط)	٥٠	٤٦	(ج)
كليفورنيا	٢٥ دولارا	—	٦٥	—	٦٥	٤٥ (ط)	٥٠	٤٦	(ج)

ملاحظة عامة عن الجدولين رقم ٤٣ و ٤٤

الإعانات محسوبة على اعتبار النسبة المئوية من الأجر الأساسى. والأجر الأساسى ليس هو متوسط الكسب بالنسبة لفئة معينة من العمال (إلا فى حالة رومانيا حيث لاتوجد إحصاءات أخرى) ولكنها أجور مثالية للصانع الفنى العادى (كالميكانيكى والبراد مثلا) فى سنة ١٩٣٨ وهى بطبيعة الحال مرتفعة بالنسبة للعامل غير الفنى أو العامل الزراعى أو بالنسبة لأجور العاملات وحيث توجد مرتبات عائلات كما هو فى الحال فى استراليا و بلجيكا ونيوزيلاند فان الإعانات محسوبة بنسبة الأجر الأساسى مضافا اليه مرتب العائلة إلا فى حالة معاشات الشيخوخة فهى محسوبة بنسبة الأجر الأساسى بخلاف مرتب العائلة .

ملاحظات تفصيلية

(ا) محسوبة بنسبة الحد الأقصى الأسبوعى للإعانة .

(ب) إعانات مجانية أى بدون اشتراك .

(ج) دفعات واحدة إجمالية .

(د) التأمين الاختيارى ، والفئة تتوقف على كل فرد على حدة .

(ه) الإصابات غير المتسببة عن المهنة .

(و) بعد مضى ثمانى سنوات للحصول على أهلية الاستحقاق .

(ز) ذات اشتراك لأصحاب الموارد .

(ح) ذات اشتراك مضافة اليها منحة بدون اشتراك فى حالة الأشخاص الذين تقل مواردهم عن ١٠٠٠ كرون فى السنة .

(ط) منذ إعداد هـذا الجدول ارتفعت مرتبات العائلة فى نيوزيلاند من ٤ شلن للفرد إلى ٦ شلن والرقم ١٠٨ شلنات المدرج بالكشف والنسب المئوية المؤسسة عليه لاتشمل هذه الزيادة .

٧ ـ الفئات المتساوية فى بريطانيا و إيرلندا ونيوزيلاندا . إن المبدأ المتبع فى الماضى فى بريطانيا والمقترح استمرار العمل به فى المستقبل هو أن تكون إعانات التأمين الحكومى ذات فئات متساوية للجميع . والفرق بين النظم القائمة فعلا فى بريطانيا والنظام المقترح العمل به فى المستقبل هو أن فئات الإعانة المقترحة جميعها أعلى من الإعانات الحالية وغرضها كفالة عيشة الكفاف تماما . ولقد ابتدأ التأمين الاجتماعى فى إيرلندا بجزء من النظام البريطانى ومع أنه تطور فى طريقه الخاصة فى بعض النواحى خصوصا ناحية العلاجات الطبية فقد احتفظ بمبدأ الفئات المتساوية لكل إعانة . وتختلف نيوزيلاندا كما اختلفت بريطانيا عن سائر الأمم بمنحها الإعانات بغير رجوع إلى مقدار الأجور قبل استحقاق الإعانة . وتختلف نيوزيلاندا عن بريطانيا فى ناحيتين :

(١) أما فيما عدا ذات الاشتراك الذى وصل إلى أقصى فئاته فى سنة ١٨٩٨ فتخضع الإعانات كلها فى نيوزيلاندا إلى مبدأ تحرى الموارد .

(٢) إن جميع المبالغ المطلوبة لتغذية نظام الضمان فى نيوزيلاندا تأتى عن طريق ضريبة الدخل المقررة حسب طاقة الفرد على الدفع . ويختلف هذا النظام عن النظام البريطانى سواء القائم أو المقترح من حيث إن مالية الأخير ترد عن طريق اشتراكات متساوية بغض النظر عن الأجور ثم عن طريق الضرائب حسب طاقة الفرد على الدفع .

جدول ٤٥

الأمم التى تأخذ بنظام التأمين الجبرى ضد المرض أو المعاشات أو البطالة أو تأخذ بنظام المعاشات غير الاشتراكية بعد تحرى الموارد

المملكة	مرض	تأمين معاش	بطالة	معاش بدون اشتراك
بلجيكا	—	×	—	—
البرازيل	×	×	—	—
بلغاريا	×	×	×	—
شيلى	×	×	—	—
كوستاريكا	×	×	—	—
تشيكوسلوفاكيا	×	×	—	—
اكوادور	×	×	—	—
فنلندا	—	×	—	—
فرنسا	×	×	—	×
اليونان	×	×	—	—
هنجاريا	×	×	—	—
إيطاليا	—	×	×	—
اليابان	×	—	—	—
جزر لانذز	×	+	—	+
النرويج	×	×	—	×
باناما	×	×	—	—
بيرو	×	×	—	—
بولندا	×	×	×	—
أسبانيا	—	×	—	—
السويد	—	×	—	—
أورجواى	—	×	—	×
يوجوسلافيا	×	×	—	—

تشمل القائمة معظم البلاد التى لم تذكر فى الجداول السابقة والتى لها نظم تأمين اجتماعى ولكنها غير شاملة . فلم يذكر فيها الاتحاد السوفيتى أو إيرلندا اللتان تكلمنا عنهما منفصلتين فى فقرتى ٧ و ١٤

وتوجد فى بلاد النرويج ضريبة شيخوخة عامة ويخضع لمعاش النظام التحرى عن الموارد .

(٨) مدى سريان المشروع — لقد اقتصرت معظم التأمينات الاجتماعية فى أغلب البلاد على طبقة ذوى المرتبات أو الأجور كما هو الحال فى بريطانيا فى الوقت الحاضر وقد خالفت ذلك نيوزيلندا والاتحاد السوفيتى وإلى حد ما الدانيمرك ، أما المعاشات فقد شملت جميع المواطنين فى فنلندا أو النرويج .

٩ — الإصابات والأمراض الناشئة عن العمل — قد تناول مكتب العمل الدولى وصف حالات التأمين عن الاصابات والأمراض الناشئة عن العمل وصفا مستفيضا فى مذكرة قدمها الى اللجنة الملكية لبحث تعويضات العمال ، وقد اقتبس المكتب فى الفقرة ٩٩ من هذا التقرير مقتطفات من المذكرة المشار اليها تبين فئات التعويض بالنسبة للأجور ومقارنتها فى بريطانيا . ولقد جرت عادة معظم البلاد على إلقاء عبء التعويض عن الاصابات على صاحب العمل وحده ، وبالتالى على الصناعة الخاصة التى يحترفها العامل . يخالف ذلك جزئيا ما تعمل به الدانمرك وألمانيا حيث يتحمل تكاليف التعويض صندوق التأمين ضد المرض للثلاثة عشر أسبوعا الأولى فى الدانمرك ثم الستة أسابيع الأولى فى ألمانيا . وتختلف فى هاتين الدولتين مدى الإعانة بين الفترة الأولى من العجز والفترة الأخيرة . فيتصرف لضحايا الاصابات والأمراض الناشئة عن العمل فى الدانيمرك اعانة طبقات لفئات التأمين على المرض التى تختلف باختلاف هيئات التأمين فى الثلاثة عشر أسبوعا الأولى . ثم يصرف لهم بعد ذلك معاش مقداره ثلاثة أخماس الأجر المفقود . أما فى ألمانيا فتمنح اعانة المرض بنسبة ٥٠ ٪ من الأجر لمدة أقلها ١٣ أسبوعا وأقصاها ٣٦ أسبوعا ويجوز أن ترتفع النسبة بعد ستة أشهر من ٥٠ ٪ الى ٦٠ ٪ حسب ما تسمح به مالية الصندوق التابع له المصاب . وبعد ٢٦ أسبوعا من انقطاع الأجر أو مثل ذلك اذا انعدمت الحاجة الى المعالجة الطبية استبدلت اعانة المرض بمعاش الاصابة معادلا لثلثى الأجر المفقود . يضاف الى ذلك مرتب الأطفال . وفى جميع البلاد تقريبا تدخل

مصروفات معالجة العمال المصابين أو المرضى بجزء من النفقات المخصصة لهم وتعطى أغلب البلاد ، كما هو مبين فى جدول ٤٣ اعانة أكبر للعاجز بسبب المهنة من إعانة العاجز الذى عجز لعلة غير مرتبطة بمهنته ، ويشذ عن ذلك الاتحاد السوفيتى الذى لا يفرق بين فئة الإعانة للعاجز بسبب الحرفة والعاجز لعلة أخرى .

١٠ — الأمومة : يشمل التكفل بالأمومة فى بلاد غير بريطانيا — (ا) اعانة نقدية دورية و رعاية طبية للمرأة العاملة و (ب) رعاية طبيـة لزوجات العمال بدون إعانة نقدية . ففى الحالة الأولى أخذ بمبدأ دولى عام لتقرير الإعانة النقدية طبقا لاتفاقية الوضع الدولية اسنة ١٩١٩ التى تقضى بكفالة الأم والطفل من الناحيـة الصحية لمدة ستة أسابيع قبـل الوضع وستة أسابيع بعده ، وتمنح فى معظم البلاد الأوربية و بلاد أمريكا الجنوبية ٥٠ ٪ من الأجور للأم فى أثناء مدة الاثنى عشر أسبوعا وتعادل هـذه النسبة ما يصرف فى حالة المرض العادى . ويقصر النظام القائم الآن فى بريطانيا بأنه يكتفى بصرف مبلغ صغير من المـال للأم المتكسبة ، ولقد تخطى تقريرنا هذا واقترح أن تصرف للأم إعانة تزيد بمقدار ٥٠ ٪ عن إعانة المرض وتصرف لمدة ١٣ أسبوعا . أما فيما يتعلق بالحالة الثانية (ب) أى الأمهات اللاتى لا يتكسبن فلا يصرف لهن فى معظم البلاد مبلغ جنيهين كما هو الحال فى بريطانيا وإنمـا تمنح رعاية طبية مجانية لزوجة العامل المؤمن عليه .

١١ — الأرامل : وفيما يختص بالأرامل توجد دولة واحدة بجانب بريطانيا — هى بلجيكا — تصرف معاشات غير شرطية للأرامل . أما سائر الدول فانها تشترط أن تثبت الأرمل إما أنها عاجزة عن العمل أو أنها قد وصلت الى سن التقاعد أى ٦٠ أو ٦٥ سنة فى أغلب الحالات و ٥٥ سنة فى الاتحاد السوفيتى وليس لأى دولة شىء يماثل ما أقترح فى هذا التقرير من منح الأرمل إعانة مؤقتة مرتفعة تمكنها من تسوية حالتها .

١٢ — التشييع : تتكفل معظم البلاد ما عدا بريطانيا التى لهـا نظام تأمين إجبارى ضد المرض يصرف إعانة تشييع عند موت المؤمن بجزء من نظام التأمين . تشذ عن ذلك نيوزيلند . وتصرف بعض دول قليلة إعانة لتشييع من يعولهم المؤمن هذه البلاد هى تشيكوسلوفا كيا والنرويج و بولنـدا وتصرف الاعانة جبرية ، وأما فى المـانيا وهنجاريا فالاعانة إضافية أو اختيارية .

١٣ — الخدمة الصحية : تتكفل معظم البـلاد التى لها نظام تأمين ضـد المرض بمعالجة المرضى ، ليس فقط فى حالة الأشخاص المؤمن عليهم بل لزوجاتهم

وأولادهم أيضا ويشمل ذلك العلاج العام والخاص فى المنازل وفى المستشفيات وأما البلاد المذكورة فى تقرير مكتب العمل الدولى والتى تهيئ للناس علاجا طبيا أشمل من الذى تهيئه بريطانيا فى نظام التأمين الأهلى للصحة ، فهى الدانمرك وفرنسا وألمانيا وهنجاريا ورومانيا والنرويج ونيوزيلندا والاتحاد السوفيتى .

١٤ — الاتحاد السوفيتى : فيما يلى أهم الفروق بين النظم المعمول بها فى الاتحاد السوفيتى وغيره من البلاد :

(١) تحصل جميع الاشتراكات من المؤسسات المختلفة فقط ، أى أنها لا تحصل من الأفراد .

(٢) تحدد جميع الإعانات بالنسبة الى الأجور ، إلا أن النسبة تختلف باختلاف أهمية العمل ونوعه وطوله مدة خدمة المعان ، وباعتبار قيمة خدماته للهيئة الاجتماعية .

(٣) تدفع عن العجز بسبب الحرفة بنفس الفئة التى تدفع للعجز بسبب غير الحرفة ولو أنها بشروط أسهل . وتختلف فئة العجز المؤقت عن فئة العجز الدائم أو عجز الشيخوخة . ولقد بطل العمل بإعانة البطالة فى سنة ١٩٣٠ على أساس أنه ليست هناك بطالة بنسبة أجور الأفراد وتبدأ فى سن ٦٠ بعد خمس وعشرين سنة خدمة (و٥٠ فى الحرف المضرة بالصحة) و ٥٥ للنساء بعد ٢٥ سنة خدمة واعتزال الخدمة ليس شرطا للمعاش .

(٤) تدفع معاشات الشيخوخة .

(٥) وفيما يتعلق بالعجز ، هناك ثلاث طبقات متميزة :

(ا) عمال فقدوا مقدرتهم على العمل تماما وتحتاج حالتهم الى عناية مستمرة .

(ب) عمال فقدوا مقدرتهم على العمل تماما ولكنهم لا يحتاجون لرعاية من الخارج .

(ج) عمال فقدوا مقدرتهم على العمل فى حرفتهم السابقة ولكن بقى لهم من القدرة ما يمكنهم من القيام بعمل طارئ أو مؤقت يحتاج الى مهارة أقل من المهارة اللازمة لحرفة أخرى .

تعامل هذه الطبقات معاملة واحدة سواء كان العجز بسبب الحرفة أو بغيرها . ففى الحالة الثانية لا الأولى يجب أن تمر مدة قبل أن تصرف الإعانة . وفى كل حالة

يساوى المعاش قيمة أجر العامل فى الطبقة الأولى (أ) و ٧٥ ٪ من أجر العامل الطبقة الثانية (ب) و ٥٠ ٪ من أجر عامل فى الطبقة الثالثة (ج) .

٦ — فى حالة المرض، تصرف الإعانة من أول يوم الإصابة بدون فترة انتظار .

٧ — وأهم مظاهر خدمة الأمومة كما جاءت فى كتيب شبه رسمى هى هذه :
تبدأ العناية بالطفل قبل ميلاده بمدة طويلة . ففى كل مدينة وكل مزرعة حكومية توجد طبيبة للاستشارة يتصل مركز عملها بالمستشفيات ومستشفيات الأمومة . وأما المدن الكبيرة ففيها معاهد رعاية الأمومة والطفولة حيث تقبل الحاملات للاستشارات الطبية ، فيوقع الكشف الطبي عليها ويعنى بالحامل العناية الواجبة ويحجز لها مكان فى أقرب مستشفى للولادة فإن كانت الحامل عاملة أرسل إخطار بذلك لمدير المصنع الذى تعمل به ويعاد الكشف الطبي عليها من وقت لآخر فإذا رأى الطبيب أن العمل الذى تقوم به شاق كلفت بعمل أخف بنفس الأجر . وتمنح إجازة حمل لمدة ٨ أسابيع بأجر كامل ثم تعود إلى عملها الأصلى بعد شفائها . وتصرف لها لوازم للطفل ومرتب لتغطية المصروفات التى يستلزمها الوضع ، وعند عودتها إلى المصنع تترك طفلها فى بيت الأطفال الملحق بالمصنع ويصرح لها بثلاثين دقيقة تغيب عن العمل كل أربع ساعات لإرضاع الطفل فان لم تكن الأم قادرة على إرضاعه فلها أن تشترى اللبن من المحل المخصص لذلك بثمن زهيد .

٨ — أما الخدمة الصحية فتسير على الأسس الآتية :

(أ) جميع أنواع العلاج الطبي بغير مقابل .

(ب) يشمل ذلك أسرة العامل والأفراد الذين يعولهم .

(ج) يشمل كذلك الحالات التى تقتضى طبيا اخصائيا كطب الأسنان والجراحة والرمد والعقاقير والأدوية والأجهزة الصناعية، وكذلك الكساح والأطراف الصناعية والعلاجات التى تستلزم البقاء فى المستشفيات ودور النقاهة والمصحات .

(د) يقصد بالطب الوقاية والعلاج، وذلك بتشييد شبكة من العيادات فى المدن والقرى والمصانع ومراكز الريف الصحية ، وبالعناية الخاصة بصحة الأطفال منذ الطفولة والتأكد من استمرار العلاج .

١٥ — مزايا النظام البريطانى الحاضر :

إن نظم التأمين الاجتماعى القائمة الآن فى بريطانيا كغيرها من البلاد هى نظم تأمين لأصحاب الأجور وليس لكل المواطنين ، فما تهيئه من الخدمة الطبية لغير المؤمنين وللمؤمنين أنفسهم وما تكفله من عناية بالأمهات المتكسبات ولتشييع الجنازات أقل مما تتكفل به بلاد أخرى كثيرة ، ومن ناحية أخرى فإن مدى سريانها أوسع بكثير مما هو عليه فى جميع البلاد الأخرى تقريبا ، فالتأمين الاجتماعى فى بريطانيا وما يتصل به من خدمات له مزايا لخصها مكتب العمل الدولى فيما يلى :

" يمتاز نظام التأمين الاجتماعى فى بريطانيا على غيره من النظم بما يأتى :

١ — يشمل التأمين ضد البطالة جمهور ذوى المرتبات بجميعهم بما فى ذلك المزارعين

٢ — المعاشات ذات الاشتراك المعتبرة كافية كمعاشات أساسية تمنح بعد فترة قصيرة من الاشتراك بتكاليف قليلة نسبيا على العامل أو صاحب العمل

٣ — إن المساعدة التى تمنح فى حالة البطالة أو كبر السن المستمدة من صندوق المساعدات الأهلية تكفل مستوى معقول للعيشة بالنسبة لحاجات الأفراد ،

٤ — استمرار الاعانة الطبية التى تمنح بمجرد الاشتراك فى التأمين أثناء العمل وفى حالة المرض والبطالة والعجز والشيخوخة .

١٦ — اقتراحات خاصة ببريطانيا :

يؤدى مشروع الضمان الاجتماعى الوارد فى هذا التقرير إلى نضوج النظم البريطانية القائمة من نواح أربع فهو يوحدها جميعا بينما يسمح بالتنوع فى المزايا والإدارة حينما كان هذا لازما . وهو يوسع مدى التأمين حتى يشمل جميع المواطنين . وهو يرفع الإعانات إلى مستوى الكفاف ويجعلها كافية من حيث مدة صرفها كما أنه يمنح إعانات جديدة . وبينما هو يفعل ذلك فإنه يحتفظ بطابع النظام البريطانى الذى يميزه ونظام نيوزيلندا عن نظم سائر البلاد الأخرى وهى الإعانة ذات الفئة الواحدة التى لا تتغير بتغير الأجور فإن وضع نظام للضمان الاجتماعى فى أى بلد معين بينما يتطلب الاستعانة بتجارب البلاد الأخرى والاستفادة منها فلا بد من تكييفه تبعا لحالة البلد وظروفها الخاصة والآراء السياسية السائدة فيها ، فالمبدأ الذى أخذت به معظم البلاد الأخرى وهو أن تكون إعانات التأمين الحكومى مرتبطة بالأجور ، له مزاياه كما

أن له مضاره . فبغض النظر عما يكتنفه من مصاعب إدارية فإن الرأى عندنا هو أن نظاما هذا حاله لن يحقق الغاية التى يتطلبها الشعب البريطانى وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن الفئة المتساوية للإعانات التى تعامل الجميع على قدم المساواة تتفق ومشاعر الشعب البريطانى التى تميل إلى المساواة بين الناس فى التأمين الاجتماعى بغض النظر عن أجورهم السابقة أو درجة تعرضهم لخطر البطالة أو المرض .

(٢) إذا رفعت الفئة المتساوية للإعانات إلى حد الكفاف كما هو مقترح فى هذا التقرير فذلك مما يتفق والسياسة التى ترمى إلى إيجاد حد قومى أدنى للمعيشة أما الإعانات المرتبطة بالأجور فلا تضمن الكفاف بل يحتمل فى حالة العامل ذى الأجر القليل أن تكون مثل هذه الإعانة أقل مما يفى بمعيشة الكفاف . . .

(٣) وفى الوقت الذى يضمن فيه نظام التأمين الجبرى إعانة متساوية تكفى لمطالب المعيشة الضرورية فإنه يترك للفرد حرية العمل ليضمن لنفسه مستوى أرقى من هذا الحد، وهذا مما يتفق والحالة فى بريطانيا حيث التأمين الاختيارى خصوصا ضد المرض وقد وصل إلى درجة كبيرة من الرقى كما يتفق فى الوقت نفسه مع الخلق البريطانى . أما إذا أردنا أن نشجع على التأمين والادخار الاختيارى فعلينا أولا أن نقلل إلى الحد الأدنى الحالات التى لا بد من منحها مساعدات طبقا لمواردهم . وتحقيق هذه الغاية هو الغرض الرئيسى الذى يرمى إليه المشروع الخاص ببريطانيا كما يفصله هذا التقرير .

تم طبع هذا التقرير بالمطبعة الأميرية ببولاق
فى : (٢٧ من شعبان سنة ١٣٦٢
الموافق ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٣) ٦

مدير المطبعة الأميرية

محمد بكرى

المطبعة الاميرية ٢٤٧٣-١٩٤٣-٢٠٠٠